الحركة النقابية
في الجزائر وظهور جديد للحركات الاجتماعية

أ/زبيري حسين
جامعة الزيان عاشور

التعددية النقابية في الجزائر: رحلة البحث عن مكاسب جديدة:

في نهاية الثمانينيات سجلت الجزائر أزمة متعددة الأوجه والتي أدت إلى أحداث أكتوبر 88، ومن ثم دخولها في محاولة لتحرير كل ما هو سياسي واقتصادي وكذلك صياغة دستور جديد والذي تم المصادقة عليه من خلال استفتاء 23 فيفري 1989، ومن نتائجه فتح الطريق أمام الحريات العامة في إنشاء الجمعيات في كل ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فالهزّة التي عرفها المجتمع الجزائري في أكتوبر من سنة 1988 تبعتها تغيّرات سياسية واجتماعية واقتصادية حيث تمّ ولأوّل مرّة منذ 1989 في دستور 23 فبراير الاعتراف بالحق في الجمعيات لتنشيط الحياة السياسية في البلاد ولتظهر كبدائل محتملة لنظام الحكم السائد. فمنذ تلك التشريعات طرأ تغيّر كبير على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حظوظ وامتيازات الحزب الواحد ليكون معه منافسون. ولازم هذا التغيير في الوجهة السياسية تغيير آخر في عالم الشغل. فبعدما تولى الاتحاد العام قيادة الحركة العمالية أكثر من سنة اعترف جهاز السلطة لأول مرة وفي نفس الدستور في المادة 53 منه بممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية طبقا لما نص عليه القانون 14 من تاريخ 02 جوان 1990 والذي يتضمن الكيفية والأحكام والقوانين لممارسة العمل النقابي. فالمادة 39 تضمن الحريات في إنشاء الجمعيات كما أنّ المادة 54 جاءت لتضمن حق الإضراب. وفي هذا السياق جاء القانون 14/90 لـ: 02 جوان 1990 الذي سمح لأول مرّة بالتعددية النقابية.

"في إطار التشريعات والتنظيم المتعلق بالتمثيل، فإنّ الاتحادات والفيديراليات والكونفيديراليات العمال الأجراء والموظفون الأكثر تمثيلاً على المستوى الوطني:

- فإنّهم يستشارون في الميادين التي يهتمون بها، عند وضع مخططات وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يستشارون لتقييم وإثراء تشريعات العمل فيما يخص تنظيم العمل، ومناقشة الاتفاقيات الجماعية التي تهمهم.

- لهم الحق في أن يكونوا ممثلين في المجالس الإدارية وهيئات الضمان الاجتماعي.

- ممثلين في لجنة متساوية الأعضاء للوظيف العمومي وفي اللجنة الوطنية للتحكيم المحكومة بالقانون 90- 02 ل 06 فيفري 1990 المتعلقة بالحماية وتنظيم نزاعات العمل وممارسة حق الإضراب."[1] هذا القانون الذي يطعن في الاحتكار الذي يمارسه الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ استقلال الجزائر، وهو ذات القانون الذي أثار حفيظة الاتحاد العام حيث حاول إلغاءه.

ولقد كان للظروف الاقتصادية التأثير على منحى التشريعات وحيث إن اعتماد الجزائر على الريع البترولي رهن كل السياسات الاقتصادية للبلاد بسعر هذا الأخير، والذي شهد تراجعا كبيرا عام 1986 والذي أثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري، ولذلك تم تبني حزمة من التدابير منها:

إعادة هيكلة المؤسسات والقائمة على استقلالية المؤسسات، والتي أبرزت العجز الذي كانت تعاني منه، فمنذ هذه الفترة عرفت المؤسسات الصناعية عدة مشاكل من بينها العجز المالي، سوء التسيير، اللامبالاة.. وذلك خاصة مع تفاقم المديونية الخارجية والتزامات وشروط أحدثت تغييرا عميقا في عالم الشغل وبالتالي وعلى ضوء هذا انتقلت الحركة النقابية الجزائرية من نقابة تأطيرية تحت وصاية الحزب الواحد إلى حركة نقابية مستقلة – بالمقارنة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين- عن السلطة، وهذه الظروف الاقتصادية كان لها أثر على الواقع الاجتماعي في انتشار أزمة البطالة، وتعدد الآفات الاجتماعية...

ممارسة الحق النقابي:

وفي إطار التشريع للتعدد النقابي وضعت شروط ممارسة الحق النقابي: قانون رقم 14- 90 المتعلق بشروط وقوانين ممارسة الحق النقابي الصادر في الجريدة الرسمية لـ02 جوان 1990[2].

---

[1] Fédération international des ligues des droits de l'homme, **Rapport sur Algérie ; mission d'enquête sur les libertés syndicales: pluralisme formel et entraves à l'exercice du droit syndical**, N°349, Décembre 2002. P. 13.

[2] Amar Benamrouche, **Op. Cit**, p. 49

وفي هذه السنة تمت المصادقة على خمسة قوانين شكلت القاطرة القانونية لعلاقات العمل، وهي القوانين المنظمة لعلاقات العمل، للوقاية والتنظيم النزاع الجماعي في العمل وإلى حق ممارسة الإضراب، وإلى ممارسة الحق النقابي، والتنظيمات للنزاع الفردي للعمل، والقوانين المنظمة لعمل مفتشية العمل ومساهمتها. [1]

بعد الاعتراف بالحق النقابي في دستور 23 فيفري من سنة 1989 في المادة 53 منه وبعد إصدار قوانين وأحكام تشريعية متعلقة بالالتزامات لممارسة هذا الحق النقابي في 2 جوان 1990. عندها كانت بداية الحركة النقابية المستقلة حيث تم إنشاء نقابات مهنية مستقلة تغطي قطاعات ونشاطات مختلفة وهي نقابات تضم كافة العمال والمستخدمين في القطاع العام والخاص، ويتم تأسيس هذه النقابات بعد إيداع ملف طلب التأسيس لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدى قسم الدراسات القانونية، عندها يمنح وصل تسجيل المنظمة النقابية وبعد (30) ثلاثين يوما من إيداع هذا الطلب تمنح رخصة ممارسة العمل النقابي في إطار القوانين المتعلقة بذلك.

ولضمان الانتقال من تسيير الدولة لقوى العمل إلى شكل تعاقدي/تنافسي لهذا التسيير فقد قام القانون على مجموعة من المبادئ: عدم التزام الدولة والذي يعطي حرية التعبير للمستخدمين والأجراء والسماح بمرونة في تسيير قوى العمل[2]، ومن بين المبادئ الأخرى التي جاء بها التشريع الجديد هو السماح بحرية تعبير أكبر للشركاء الاجتماعيين ونجد هذا المبدأ متجسدا من خلال القانون رقم 14/90 المتعلق بأشكال الممارسة النقابية[3]. وفي هذه الفترة بالذات بدأ تداول مفاهيم جديدة كالباترونا أو أرباب العمل. أما عن قانون رقم 11/90 فجاء لحق التفاوض كحق الأجراء والمستخدمين بعيدا عن كل محاولات التدخل الخارجي والضغوط[4].

ومن ثم فدور النقابة يشمل: المشاركة في الحوار الاجتماعي والاتفاقيات الجماعية للمؤسسة، تأطير وتسيير الإضراب من خلال عقد وتنظيم اجتماعات للعمال، كتابة وإرسال إشعارات بالإضراب، التنظيم العملي لحركة احتجاجية[5]...

من الناحية الجغرافيا يوجد نوعان من النقابات المستقلة، النقابات المستقلة ذات أبعاد محلية، على مستوى الولاية أو البلدية، حيث دفع ملف الاعتماد واسترجاع الوثائق يكون على

(1) Ibid. p. 49.
(2) Ibid. p. 50.
(3) Amar Benamrouche, **Op. Cit**, p51.
(4) Ibid. , p. 52.
(5) Ibid. , p. 59.

مستوى الولاية، والنقابات ذات الأبعاد الوطنية، كل التدابير المتعلقة بملف الاعتماد تكون على مستوى وزارة العمل، والوالي ووزير العمل يمضيان على وصل التسليم وإيداع الملف[1]. كما أن هناك العديد من الملفات التي لم يتم اعتمادها كالمثال المعروف وهو ملف النقابة الإسلامية للعمل S. I. T، ورفض الملف راجع إلى العلاقة بين النقابة وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS ، كما أنه لا يوجد أي أثر مكتوب في الوزارة حول سبب رفض ملف اعتماد النقابة[2]. تجمع المحامين في نقابة واحدة لم يكن مسموحا به بالرغم من أن هناك نقابتين تنظمان العمل النقابي للقضاة.

جدول رقم(20): يمثل عدد النقابات المستقلة في الجزائر:

قطاع النشاط	تسمية النقابة
الإدارة العمومية	1- النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية. 2- النقابة الوطنية للقضاة الجزائريين 3- النقابة المستقلة لموظفي الضرائب 4- النقابة الوطنية لمسيري المؤسسات العمومية 5- النقابة الوطنية لمفتشي العمل
الصناعة	1- النقابة المستقلة لعمال البترول 2- كونفيديراية نقابات القوى المنتجة وتتكون من: أ- النقابة الوطنية لقطاع الأسمدة والأمونياك. ب- النقابة الوطنية لقطاع تسويق المحروقات. ج- النقابة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. 3- النقابة الوطنية لعمال النسيج. 4- النقابة الوطنية لصناعة أنابيب الغاز.

(1) Ibid. ,p. 60

(2) Ibid. , p. 62.

الصحة والشؤون الاجتماعية	1- النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية. 2- النقابة الوطنية للأساتذة المبرزين في العلوم الطبية. 3- النقابة الوطنية لجراحي الأسنان. 4- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم شبه الطبي. 5- النقابة الجزائرية لشبه الطبي.
قطاع التربية والتكوين	1- الاتحاد الوطني لعمال التربية. 2- النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين. 3- المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.
الإعلام والثقافة	1- النقابة الوطنية لصحافيي التلفزة. 2- النقابة الوطنية للآثار. 3- النقابة الوطنية لصحافيي وكالة الأنباء. 4- النقابة الوطنية للصحافيين.
الملاحة الجوية	1- النقابة الوطنية للطيارين الجزائريين. 2- النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة الجوية. 3- النقابة الوطنية للنقل الجوي.

إذ يبلغ عدد النقابات المهنية المستقلة إلى غاية هذه الفترة 73 نقابة[1] موزعة في القطاع العام والخاص. كما تشكلت كذلك الكنفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين والكنفدرالية العامة لأرباب العمل. وتأسست أيضا اتحادات نقابية مثل: الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين.

يمكن أن نلحظ على الساحة الاقتصادية والاجتماعية ثلاثة فاعلين أساسيين يسيرون الحوار الاجتماعي والمتمثل في الثلاثية: السلطة، أرباب العمل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث يظهر الاحتكار النقابي لـ UGTA، رغم وجود العديد من المنظمات النقابية والممثلة في جميع القطاعات، وفي قطاعات حيث تمثيل UGTA يظهر أكثر ضعفا من هذه التنظيمات النقابية كما هو الشأن لـ.SNAPAP ;SNPSP,CNES.، في حقيقة الأمر يظهر

[1] انظر إلى الملاحق قائمة النقابات والجمعيات المهنية الناشطة على الساحة بطريقة رسمية.

أن حرية التحرك وحرية اتخاذ القرار للنقابات المستقلة تضر ببعض دوائر السلطة، هذه الدوائر اعتادت على اتخاذ القرار والحوار الاجتماعي بعيدا عن العمال"[1].

إن التعددية النقابية كان من شأنها أن تقلص من الامتيازات التي يتمتع بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالمشاركة في مجالس التنظيمات الاجتماعية، لجان المشاركة في تسيير المؤسسات الحكومية... فرغم الاعتراف الرسمي بالتعددية النقابية إلاّ أنّ السلطة لم تتوان في إقصاء هذه الأخيرة والتعامل بشكل أحادي مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين كوسيط اجتماعي وحيد في مختلف الثلاثيات التي كانت تجمع كلا من الحكومة وأرباب العامل والاتحاد العام كممثل للعمال".[2].

محاولة لفهم الحركة النقابية في الجزائر في عهد التعددية:

انطبعت الحركات العمالية بعدة ميزات حيث تغيرت نوعية وأشكال المطالبة العمالية النقابية أين عددت الحركة العمالية من أشكال مطالبها، فأصبحت تطالب بإعادة النظر في تنظيم المؤسسة العمومية وخصوصا مكانة الإطارات، فالعمال أصبحوا يأملون في تغيير ميزان القوى الذي كان يتميز في السابق بميله إلى صالح المسيرين والإداريين.

"فأصبح العمال يطالبون برحيل المسيرين حيث عرفت سنة 1991 حوالي 269 حالة رحيل بينما بلغت في سنة 1992 حوالي 49 حالة، 44 منها في القطاع الصناعي العمومي، 42. 2 منها في الإدارة والخدمات و30. 42٪ في قطاع الجماعات المحلية التي تعرف مستوى تأطير ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى".[3].

وثمة ميزة أولى: للمطالب العمالية "حيث طالبت الفئات العمالية بتنظيم النقابة ومدى ديمقراطيتها وتمثيليتها فـ90. 34 ٪ من إضرابات (1988- 1992) حصلت في القطاع العمومي، تلك الإضرابات التي تركز على إعادة النظر في تنظيم العمل السائد والعلاقات مع السلطة. الشيء الذي يؤكد أهمية مسألة الدولة في علاقاتها بالحركة العمالية المطلبية" [4]

---

[1] Sahra Kettab ; **comité justice pour l'Algérie, les violations des libertés syndicales**, F I D H, dossiers N° 08, mai 2004 .

[2] Ben marouche. A, **Etat, conflits sociaux et mouvement syndicale en Algérie (1962-1995)**, monde arabe, Maghreb-Macherk, N°148, Avril-Juin 1995 .

[3] عبد الناصر جابي مرجع سابق، ص54.

[4] نفس **المرجع**، ص 55

والميزة الثانية: التي تميزت بها الحركات العمالية في فترة ما بعد دستور 1989 هي أن "العمال أصبحوا يقومون بحركات جماعية وليست فردية مثل ما كان عليه الحال في السبعينيات وبداية الثمانينيات. أي عرفت الإضرابات نوعا جديدا وهو إضراب التضامن حيث كان عمال الصناعة هم السباقين إلى هذا النوع من الإضرابات" [1]. وانتقلت الاستراتيجية من الإضراب التعبيري إلى الإضراب الأداتي.

الميزة الثالثة: هي صفة التجذر حيث عرفت الحركة المطلبية العمالية نوعا من التجذر، ويقصد بالتجذر هنا: طول مدة الإضرابات "حيث وصلت نسبة الإضرابات التي تجاوزت مدتها العشرة أيام 24. 70 ٪ من مجموع الإضرابات خلال سنوات 1990 - 91- 92 على عكس إضرابات ما قبل 1988 التي كانت لا تتجاوز يوما واحدا كمعدل، هنا تبرز الخاصية الأخرى ألا وهي التجذر في الأشكال التعبيرية حيث استبدل الإضراب التعبيري الذي كان يسطر آنذاك بالإضراب الأداتي.

الجدول رقم(21)[2]: أسباب الإضراب 1993- 2002:

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	Σ و%
الأجر أو التأخر في دفعه	421	226	292	302	255	71	129	156	70	47	1969 65.24%
العلاقات النهنية الحق النقابى	47	46	59	57	34	25	28	15	12	34	% 357 11.82
علاقات العمل	41	46	56	36	27	25	27	31	14	14	317 10.50%
تسيير الخدمات الاجتماعية	-	43	-	42	32	30	25	20	8	10	210 %6.95
الظروف العامة للعمل	35	24	-	19	07	10	16	21	3	4	139 % 4.90

[1] نفس المرجع السابق، ص 57.

[2] خالد حامد، مرجع سابق، ص180.

غياب طرف الحوار في المعادلة الإنتاجية في الجزائر يشكل أحد أسباب هذا التجذر مع انقسامية السلطة على أساس المصالح ما أضعف من حظوظ بروز طرف جدير بالحوار والاستجابة للمطالب أو حتى القدرة على التعاطي معها.

أمام هذا الوضع المحرج للسلطة قطع العمال بالموازاة أشواطا هائلة في مطالبهم. ولعل أهم مطلب آنذاك هو: "مطالبة العمال بأن يسيروا نقاباتهم بأنفسهم" مما أدى إلى ظهور استقلالية العمال في خريف 1988 والأشهر التي تلت هذا يعني: قدرة العمال على وضع لجان الممثلين النقابيين وبكل حرية وديمقراطية. [2]

وعموماً، فإن المطالبة بنقابة مستقلة كضرورة ملحة كانت بمثابة إجماع كل أطياف الحركة العمالية ومع هذه الوضعية أسس العمال في قطاعات مختلفة وحتى الاستراتيجية منها لجانا مستقلة عبر كامل الوطن، كلجنة التنسيق النقابية في نوفمبر 1988 بتيزي وزو، وتضم حوالي عشرين وحدة اقتصادية. اللجنة النقابية للتنسيق النقابي، التنسيقية ما بين النقابات المؤقتة في المنطقة الصناعية السانية والتي تضم سبعة عشر قطاع إنتاج.

ولقد ركزت مطالب العمال على لأجور وملحقاتها وهذا لأن القدرة الشرائية للعمال وخاصة الفئة الأكثر حرمانا والموظفين الصغار عرفت انخفاضا معتبرا.

موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من التعددية النقابية:

أمام هذه الوضعية الجديدة أصبح الأمر محرجا بالنسبة إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين مما دفعه إلى التعبير عن هذه الوضعية بالعداء والتنديد الخاص بها "حيث وعن طريق منشورة، نشرت في فيفري 1989، عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن رفضه لمشروع الدستور بحجة أن هذا الأخير سيتسبب في ظهور صراع الطبقات، وفي وقت لاحق عزم الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع جهاته المركزية على عدائه للتعددية النقابية. هذا كله يكشف هدفه السري ألا وهو الاحتكار النقابي" ما أدى بالقياديين النقابيين إلى عرقلة الديمقراطية النقابية بل ذهبوا إلى حد غلق بعض مكاتب الفروع النقابية والتعدي على بعض الممثلين والمنتخبين من طرف العمال دائما وحول رد فعل الاتحاد العام للعمال الجزئيين على وضعية الساحة العمالية. ويمكن القول بأنه ما شجع الطبقة العاملة على التغيير في أدوارها ومواقفها وظهور دستور فيفري 1989 بعد أحداث 1988 الأليمة. حيث تعددت الدراسات التي

حاولت الربط بينها كأحداث شعبية وكحركة عمالية مطلبية وهذا دون التحديد لمن كانت له الأسبقية هل المستوى الشعبي أم العمالي؟

وهكذا تقع المركزية النقابية في نوع من التناقض والتضارب في الاتجاهات. وهنا تبنت المركزية خط المواجهة. أعتقد كمحاولة للانفلات من الرابط بينها وبين السلطة ولذلك تم اعتماد استراتيجية مطلبية جديدة خاصة منها الأشكال المطلبية الجذرية والمتمثلة في الإضرابات العامة التي دعا إليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ 1989 أصبح العمال يطالبون النقابة بأكثر من الصدق في التمثيل النقابي والابتعاد عن التبعية السياسية. وزادت الأمور حدّة عندما قرر الأمين العام للمركزية النقابية في 1995 تأييد المرشح ممثل السلطة في الرئاسيات على حساب المرشحين الثلاثة الآخرين (ويليها التأييد المتكرر مع حلول المواعيد الانتخابية). لكن نرجع دائما ونقول بأن الرياح الديموقراطية لم تقض نهائيا على ثقافة الولاء للسلطة أي في هذا الحال تبعية النقابة للحزب هذا ما ظهر حتى بعد دستور فيفري 1989 وحتى انعقاد المؤتمر العاشر (10) للاتحاد العام للعمال الجزائريين في نهاية عام 2000. مما خيّب ظنّ بعض الفئات العمالية وجعلها أكثر إيمانا واقتناعا بضرورة إنشاء نقابات مستقلة تحميها مما سوف تؤول إليه وضعيتها نتيجة عدم تمثيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين لها، وهكذا تأسست نقابات عديدة في قطاعات مختلفة.

حديث في الاستراتيجيات العمالية:

في البداية، لا بد من التذكير بأن الأستاذ جابي ناصر من الباحثين الجزائريين القلائل الذين كوّنوا بمرور الوقت رصيدا معرفيا متماسكا حول موضوع النقابية في الجزائر بالخصوص، والكتاب الذي بين أيدينا (جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**) يدخل في إطار تلك الخلاصات الكبرى لمسيرة العمل النقابي، بمقاربات نظرية أكثر وضوحا. وكما لا يخفى أن الانتقال من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية هو محور النظريات التي يتبناها **ألان توران** كأحد أكبر المنظرين للحركات الاجتماعية، وأعتقد أن عمل الأستاذ من خلال كتابه هذا بالخصوص يدخل في إطار هذه المقاربة النظرية، بمحاولات جدية لإيجاد إسقاطات عملية على الواقع الجزائري من خلال قراءة لمختلف العلاقات التي ربطت الحركة العمالية مع الأنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسبح في الفضاء الاجتماعي الجزائري.

لقد ركز جابي ناصر في كتابه"[1]، على التطور الذي عرفته الحركة العمالية في الجزائر وعلاقتها بالحركات الاجتماعية الجديدة والمنافسة في ذات الوقت والتمحور الجديد للحركة النقابية في الجزائر.

لقد ارتبطت الحركة العمالية في الجزائر خاصة بعد أكتوبر1988 بالعديد من عناصر الحركة الاجتماعية وبالخصوص ذات الطابع الثقافي- التي ارتبطت بالمطالب البربرية- والدينية، هذه التي استطاعت أن تتحول إلى المحرك الرئيسي والفعلي للتغير السياسي في الجزائر ابتدء من 1988، وهو ما كان انعكاسا على المستوى العمالي والنقابي. لقد عرفت هذه العلاقة (أي بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية) أشكالاً عدّة من التبعية سنتعرف على بعض أشكالها:

فيما يخص العلاقة بين الحركة العمالية والحركة الاجتماعية ذا ت الطابع الثقافي البربرية فقد عملت هذه الأخيرة على اقتيادها وإعطاء الطابع الثقافي المطلبي للحركة النقابية، فلقد احتلت كل من ولاية تيزي وزو وبجاية المراتب الأولى وطنيا فيما يخص عدد الإضرابات سنوات 1991- 1994، وهي فترة انتعاش كبير للحركة الاجتماعية بمختلف مكوناتها في حين احتلت المدن الكبرى كالجزائر العاصمة مراتب دون ذلك في عدد الإضرابات وهي القطب العمالي والصناعي الكبير. لقد تبنت الحركة الثقافية البربرية طرحاً جذرياً شمولياً كان له التأثير البارز على تبعية الحركة العمالية"[2]. كما أن الحركة النقابية في الجزائر تأثرت وبدرجات نوعا ما متفاوتة بالاتجاه البربري. وهذا أعتقد أنه راجع إلى الحراك الاجتماعي المشحون في منطقة القبائل مما يجعلها من أنشط المناطق في الحركات الاجتماعية وبالخصوص في العمل النقابي والمتميز هو بدوره بالجذرية.

لقد قامت عدّة حركات مطلبية وتحت عنوان الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتحالفا مع العديد من القوى السياسية والمحلية بالمنطقة، هذه الحركات المطلبية التي لم تكن لتخفي الخصوصية الثقافية للقضية البربرية... إلى درجة أن الهياكل النقابية في هاتين الولايتين

---

[1] جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

[2] جابي عبد الناصر، **الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية نفس المرجع السابق**، ص 102.

تحوّلت إلى لعب الدور الرئيس في المنطقة وخاصة فيما يخص التوجيه السياسي، وكذا قطب للمجتمع المدني بالتحالف مع جمعيات مختلفة أخرى نسائية وثقافية وسياسية"[1].

كما أنه كانت هناك علاقة بين الحركة العمالية والحركة الاجتماعية ذات الطابع الديني أين ظهر هذا الارتباط أكثر في مرحلة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي ديني، شعبوي الخطاب"[2]. وكانت النقابة الإسلامية للعمل SIT، أبرز مظاهر الارتباط بين السياسي والعمالي للارتباط العضوي الذي كان بين الحزب وهذه النقابة بل أكثر من ذلك فقد كانتا تقتسمان نفس المقر. "فقد دشن التيار الإسلامي الجذري ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل S. I. T، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال هذه الفترة التي ميزها صعود قوي للجبهة الإسلامية بعد نجاحاتها في الانتخابات السياسية المحلية (جوان 1990). علما بأن النقابة الإسلامية للعمل التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في 1992، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي– الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين، في ثوب سياسي وديني جديد- قديم، لم يقطع صلاته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة والموروث السياسي الفكري، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما"[3].

كما كان للحركة العمالية بالجزائر لقاءات وتقاطعات متعددة عبر فترات زمنية متعاقبة كتلك التي رأيناها من خلال التحاق عدد من الطلبة بالعمل النقابي- خاصة في السبعينيات من القرن الفارط- [4] وكيف كان لهذا الالتحاق من أثر أشكال العمل النقابي آنذاك.

---

[1] نفس المرجع، ص 109.

[2] نفس المرجع، ص 110.

[3] جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، **نفس المرجع السابق.**

[4] مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذو النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات. جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، **نفس المرجع السابق**

الانتقال من نقابية الصناعة إلى نقابية الإدارة:

فكما يبدو لنا فإن للحركة النقابية أبعادها الأيديولوجية التي تتغذى منها، والتي ارتبطت هي بدورها بعدة متغيرات منها متغير التنوع الجغرافي، الذي تماشى وبشكل ظاهر مع توزع المناطق الصناعية.

كما ارتبط بدرجة كبيرة مع اختلاف نشاط القطاع والذي يعكس هو بدوره تغيرا في المنظومة الاقتصادية، حيث انتقل الاهتمام من منظومة قائمة على الصناعة إلى منظومة أعطت أدواراً أكثر تفضيلا للقطاعات الأخرى كالإدارة والوظيف العمومي، مما نتج عنه استقطاب وبأعداد هائلة لليد العاملة. الشيء الذي ينمي من إمكانية الحصول على صراعات أكثر في هذه القطاعات، ولو أن محتوى الصراع من ناحية البعد الأيديولوجي قد تخفى بالنظر إلى خصوصية القطاعات الاقتصادية المتنامية والتي تختلف اختلافا جوهريا عن القطاع الصناعي، وما يمكن أن يمثله التكتل العمالي لفئات مهنية معينة من أثر على الوعي الجماعي لديهم.

الجدول رقم(22): توزيع الإضرابات حسب قطاع النشاط 1990- 2002*

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الفلاحة	71	35	36	45	18	20	18	12	17	10	06	08	07	**303**
الصناعة	343	185	69	70	62	73	99	64	39	51	55	63	59	**1232**
بناء أشغال	661	376	223	253	217	244	253	145	51	52	56	29	31	**2591**
خدمات	337	121	79	68	68	58	35	21	34	24	22	32	23	**922**
إدارة	611	317	86	101	45	37	36	50	54	36	48	44	55	**1520**
المجموع	2023	1034	493	537	410	432	441	292	195	173	187	176	175	**6568**

* الجدول مركب من جدولين من مصدرين مختلفين

وترتبط نسب الإضرابات مع الكيفية وجحم توزع القوى العاملة على القطاعات وسنتتبع هذا التغير من خلال الجدول الآتي الذي يبرز لنا التغيرات التي طرأت على توزع الكتلة العمالية بحسب متغير قطاع النشاط، الذي يعكس كما سلف الذكر تغيرا في المنظومة الاقتصادية الجزائرية:

الجدول رقم (23): توزيع نسب اليد العاملة حسب فروع النشاط 1993- 2004:

	% 1993	%1996	%2000	%2001	%2003	%2004
الفلاحة	24.22	24.86	14.12	21.20	21.13	20.74
الصناعة	12.45	10.81	13.37	13.82	12.03	13.60
البناء	15.42	15.19	9.99	1.43	11.97	12.41
خدمات	20.50	20.55	62.51	55.47	54.87	53.25
إدارة	27.40	28.57				

فيبرز الجدول انتقال الاهتمام بقطاع الخدمات والإدارة وتقدمهما على كل القطاعات من ناحية استيعاب الوعاء العمالي، وتناسب قدرة الاستيعاب مع نسب الإضراب بالمقارنة مع الجداول السابقة.

سيبقى التذكير بأمر مهم، وهو أن الحركة النقابية غيرت من وجهتها الكلاسيكية أي المصنع وعمال المصنع إلى الإدارة وموظفي الإدارة لتكون بذلك قد تخلت وكسبت في نفس الوقت الكثير من عناصر العمل النقابي، وأهم تلك العناصر هو سقوط أو تساقط المرجعية الجماعية التي بنيت في الكثير من الأحيان على تجمع العمال في أماكن العمل وعلى تقاسمهم على الأقل الظرفي لظروف العمل وما ترتب عليها من الأجر ولواحقه، وهذا الأمر كان له الأثر من ناحية طريقة التعبئة العمالية، فنحن أمام فئات مهنية اجتماعيا مختلفة ومتباينة، ومطالبهم كذلك متباينة وإن كان هناك إجماع على المطلب المادي (لاحظ الجدول الخاص بطبيعة المطالب).

إن هذا التحوّل التي تعيشه النقابية في الجزائر الذي يعبر عليه من خلال الانتقال من قطاع نشاط صناعي بكل خصائصه التاريخية والاجتماعية إلى قطاع نشاط مختلف، قد يعبر في إحدى جزئياته عن بروز ملامح أزمة نقابية حادة، وارتبطت هذه الأزمة بأزمة وجود، فالنقابية التي فقدت وبدأت تفقد من عناصر قوتها من خلال ابتعادها عن الحوض الطبيعي لها والذي أمدها بأسباب الوجود، لم تعد تتحكم في الكثير من المسائل المتعلقة بعالم الشغل، انطلاقا من طبيعة النظام الحاكم الذي يطبق عليها ويحاصرها في تفاصيل عالم الشغل، دون أن

يكون لها تأثير ظاهر على المسائل الكلية من عالم الشغل وتوجيه الاقتصاد والمجتمع كما كان لها على الأقل نظريا. كما أن السلطة لم تتوان في تفتيت كل ما من شأنه أن يجمع النقابية في شكلها الموحد- التنسيقيات- وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة أمامها بما في ذلك الإغواء والإغراء، السلوك الذي تبعته مع الكثير من القادة النقابيين من خلال تعيينهم في مناصب مهمة في الإدارة كما كان الشأن لأحد قادة Cnes الذي عين مدير مركز جامعي بشرق البلاد، وآخر من Snapap الذي عين كعضو في مجلس الأمة، وقيادي آخر من نقابات التربية الذي نصب في منصب مستشار الوزير وهو الذي كان في الأمس القريب جد معارض له. كما أن السلطة استعملت أساليب أخرى كالردع والتخويف، وذلك باللجوء إلى القضاء، أو الضغط على النقابيين من خلال الضغط على الأقارب كما كان الشأن بالنسبة إلى نقابي من نقابات التربية الذي أقر أن قضية رفعت في وجه زوجته للضغط عليه جراء مواقفه المناهضة لتوجهات الوصاية.

وتأثرت النقابية كثيرا بسقوط النموذج النظري الذي كانت تتغذى منه وهو النظام الشيوعي الذي سحب معه كل ما ارتبط به من قراءات نظرية وتصورات للعمل العمالي الجماعي.

وأمام متغير آخر وهو العزوف عن الانخراط، وهو أمر يعبر عن خطورة الوضع بالنسبة إلى العمل النقابي في الجزائر، فلذلك فإن انضمام الحركة النقابية في الجزائر إلى باقي الحركات الاجتماعية الناشطة والمتزايدة التأثير لا يعبر فقط عن اهتمام النقابة، ولكن يشكل لها منفذا لتعويض النقص العددي ومن ثم قدرتها على التأثير في المحيط. وكذلك يعبر عن بحث النقابية عن أطر جديدة للمرجعية الجماعية، فالكثير من العمال- الشباب اليوم- لا يعرفون أو لا يؤمنون بالصراع والنظريات الكلاسيكية لعلاقات العمل.

التوزع الجغرافي للنشاط النقابي:

كما أن التمركز الجغرافي للطبقة العاملة بالجزائر في الشريط الساحلي انعكس على الممارسات النقابية والسياسية خلال فترات ممتدة كما ساهم في عملية الترقية الاجتماعية لبعض الفئات العمالية المتعددة الأشكال: سكن، تعليم، تغطية صحية... كما ساعدت الترقية الاجتماعية في انتقالهم إلى مواقع اجتماعية عمالية"[1].

[1] جابي عبد الناصر، الجزائر من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية، ص

وفي الجدول رقم (24)[1]: يمكن أن نتتبع توزع الإضراب بحسب متغير ولاية الإضراب1977

الولاية	نسبة الإضراب في القطاع العام لسنة 1977
أدرار	1
الأصنام	6,8
الاغواط	1
أم البواقي	0,5
باتنة	1,6
بجاية	5,4
بسكرة	0
بشار	0
بليدة	6
بويرة	2,6
تمنراست	0,5
تبسة	0
تلمسان	1
تيارت	1,6
تيزي وزو	1
الجزائر	27,5
جلفة	0
جيجل	1
سطيف	8,6
سعيدة	0
سكيكدة	2,7

[1] Mohamed Hocine ben khiera ،**Etat et mouvement ouvrier en Algérie ،Approche du mouvement gréviste du 1977** ،

سيدي بلعباس	2,1
عنابة	3,2
قالمة	1,6
قسنطينة	10
مدية	3,7
مستغانم	0,5
مسيلة	0
معسكر	1
ورقلة	0
وهران	5,3

وفي العمل الذي قام به جابي ناصر للتعرف على قوة التواجد النقابي التعددي جهويا، أشار إلى أن التقسيم الجهوي في الجزائر، راجع بدرجة كبيرة أيضا إلى الإحساس الكبير بالانتماء الجهوي لدى الجزائريين ويزداد في حالة استعماله السياسي والاقتصادي من قبل النخب خاصة... هذا الظرف الذي يتميز بأزمة الوطنية سياسيا وإنجازها الكبير حيث تعرف أزمة في الأدوار والأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث عن جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)"[1]

[1] جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.